

Distr.: General  
3 May 2006  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠٠٦ الموضوعية

جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*\*

تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان  
أو المناطق

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

البند ٦٧ (ب) من القائمة الأولية\*

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية

ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك

المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية

الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة الإنسانية إلى السلفادور وغواتيمالا وتأهيلهما

تقرير الأمين العام

موجز

يتناول هذا التقرير موضوع "تقديم المساعدة الإنسانية للسلفادور وغواتيمالا وتأهيلهما". ويحدد الدروس المستفادة من جهود الاستجابة الإنسانية، ويُبرز المسائل الرئيسية المتصلة بجهود الإنعاش الجارية في البلدين المتضررين. وهو يفحص، في سياق ذلك، النجاحات والتحديات الخاصة بجهود الاستجابة والإنعاش المتصلة بعاصفة ستان المدارية. ويشتمل التقرير على مجموعة من الملاحظات والتوصيات المقدمة من الأمين العام إلى كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لإجراء مزيد من المناقشة بشأنها، مع التركيز بوجه خاص على التحسينات التي أُدخلت على القدرة والتنسيق في مجال الاستجابة على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي، وعلى الحد من حالة الضعف العام للسكان المتضررين في مواجهة الكوارث.

\* A/61/50 و Corr.1.

\*\* E/2006/100.



## أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير طبقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٠/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن تقديم المساعدة الإنسانية للسلفادور وغواتيمالا وتأهيلهما، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦، عن تنفيذ القرار والتقدم المحرز في جهود الإغاثة والتأهيل والتعمير التي يبذلها البلدان المتضرران.

## ثانيا - تعريف الأزمة

٢ - تشكل الكوارث الطبيعية المتكررة في غواتيمالا والسلفادور سببا رئيسيا للانتكاسات التي تشهدها مكاسب التنمية التي حققها البلدان في العقود الأخيرة، وذلك لأنها تزيد من مستويات ضعف البلدين وتُضعف قدرة السكان المنكوبين على الصمود. ولقد كانت الآثار السلبية المترتبة على موسم أعاصير سنة ٢٠٠٥ واسعة النطاق بالذات، بحيث ضربت مناطق سبق أن تعرضت على نحو متكرر للكوارث الطبيعية على مدى السنوات القليلة السالفة.

## ألف - غواتيمالا

٣ - خلال الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، هطل وابل من الأمطار المستمرة، نجم عن عاصفة ستان المدارية، على السواحل الجنوبية والغربية لغواتيمالا، مما تسبب في انهيارات أرضية وفيضانات ألحقت أضرارا جسيمة بسكان الأحواض العليا والوسطى، فضلا عن المجتمعات المحلية على امتداد ضفاف النهر.

٤ - وأسفرت عاصفة ستان المدارية عن مقتل ٦٧٠ شخصا، وفقدان ٨٤٤ شخصا، وجرح ٣٨٦ شخصا آخرين، وإلحاق الضرر بما يقدر بـ ٩٢٨ ٤٧٤ شخصا. وشعر بآثارها ١ ١٥٦ من المجتمعات المحلية في ١٣٣ بلدية في المناطق المنكوبة وعددها ١٥ منطقة. وتضررت ٨٢٨ ٢٥ وحدة سكنية، بينما دُمر ما يزيد على ٩ ٠٠٠ وحدة أخرى.

٥ - وأعلنت حكومة غواتيمالا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ حالة نكبة عامة ودعت إلى تقديم مساعدة دولية للبلد. ونتيجة لذلك، أُوفد فريق تابع للأمم المتحدة لتقدير الكوارث والتنسيق، وأقيم مركز عمليات ميداني لدعم الجهود التي يبذلها كل من مكتب التنسيق الوطني للحد من الكوارث، والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة. وبناء على طلب الحكومة، أنشأ الفريق أيضا نظام الدعم اللوجستي/نظام إدارة الإمدادات الإنسانية

لتحسين إدارة الإمدادات الإنسانية عن طريق رصد التدفق المالي للهيئات والاستثمارات الخاصة بمجالات الطوارئ.

٦ - ونسقت الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والوكالات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية جهودها من أجل تقديم الخدمات اللازمة للسكان المتضررين. وفي الفترة من ١٤ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تم تشييد ما متوسطه ٥٠٠ مأوى لإيواء زهاء ١٤٠ ٠٠٠ شخص. وتطلبت تلك الجهود مشاركة نشطة من السلطات البلدية وسلطات المقاطعات، ومنظمات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، ومتطوعي الصليب الأحمر الغواتيمالي. وجرى دعم تدابير الرعاية الصحية عن طريق إيفاد ٦٠ فريقا صحيا وطنيا، وضمت تلك الأفرقة ٦٠٠ من مهنيي الصحة من العديد من بلدان الحوار وغيرها.

٧ - ومن أجل تلبية الاحتياجات الناشئة عن الكارثة تلبية فورية، أطلقت منظومة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع السلطات الغواتيمالية، نداء عاجلا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من أجل جمع ٢٤ مليون دولار. وكان الهدف من النداء تلبية أربعة احتياجات رئيسية هي: الصحة؛ والمياه والصرف الصحي؛ والأمن الغذائي؛ والمأوى/البنية التحتية الاجتماعية.

٨ - وفي بداية العملية، أوفد فريق لدعم الإنعاش من أجل مساعدة الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة على صياغة إطار للإنعاش المبكر يركز على أشد فئات السكان ضعفا، وعلى إعادة سبل عيشهم.

٩ - وأضرت عاصفة ستان المدارية أساسا بالسكان الأصليين والفئات المستضعفة التي تعيش في هضاب غواتيمالا. فالسكان الأصليون يعيش معظمهم في فقر مدقع، مما يعني أن آثار العاصفة لم تعمل سوى على زيادة ظروفهم المعيشية سوءا. وعُزلت مجتمعات السكان الأصليين النائية عن بقية البلد لأسابيع بعدما دمرت الانهيارات الوحلية الطرق، ومحت فيضانات الأنهار عشرات من الجسور. وكان تضرر الرجال والنساء من الكارثة متباينا. ونتيجة لارتفاع أنماط نزوح الرجال من المناطق المنكوبة، فإن معظم الأسر المعيشية ترأسها نساء، مما يجعلها في حالة ضعف شديد في فترة الأزمات.

١٠ - وبعد انقضاء ستة أشهر على الكارثة، لا تزال الاستجابة تركز على الاحتياجات الإنسانية وأولويات تحقيق الانتعاش في أقرب وقت. ومن المتوقع أن تظل هناك، على مدى الأشهر القليلة القادمة، جيوب سكانية تحتاج إلى المعونة الغذائية، نظرا لما شهده موسم الحصاد الحالي، والمواسم التي سبقتها، من خسارة واسعة النطاق في الاحتياطات الغذائية.

وبالتالي، فإن جهود تقديم المعونة الغذائية سُنستكمل بأنشطة تأهيل ستستلزم دعماً تقنياً ومالياً من أجل تنفيذ خطة تعميم فعالة لاحقاً.

١١ - وقد قُدرت الآثار الاقتصادية للكارثة بما مجموعه ٩٣٨ مليون دولار، ٥٩ في المائة منها في القطاع الخاص. وتمثل الخسائر الإجمالية ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة ٢٠٠٤. وفقدان التربة من جراء الانفجارات الأرضية، والشقوق الجديدة التي فلتت المنحدرات الحادة، لم يتسبباً فحسب في تفاقم الهشاشة البيئية الموجودة أصلاً، بل أديا أيضاً إلى زيادة المخاطر. ويمكن لأية حوادث جديدة أن تسفر عن مزيد من الأضرار والخسائر، وتحدّ من مستوى الرفاه، وتؤخر تحقيق نمو أسرع، وتُبطئ بلوغ الغايات الإنمائية للألفية.

## باء - السلفادور

١٢ - في الأسابيع الأولى من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أُلّت بالسلفادور كارثتان مترامتان هما: ثوران بركان إيلاماتيبيك وعاصفة ستان المدارية. وأعلنت حكومة وكونغرس السلفادور حالة نكبة و كارثة عامة، وأصدرا نداءً لتقديم مساعدة دولية للبلد. وقد ثار بركان إيلاماتيبيك الواقع في منطقة زراعة البن في سانتا آنا، أول مرة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ثم أعاد الكرة ثانية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، تحوّل منخفض مداري إلى عاصفة ستان المدارية، وهي واحدة من العواصف المعروفة بالاسم في موسم أعاصير عام ٢٠٠٥، وعددها ٢٧ إعصاراً. وهطل وابل المطر على ما يقارب نصف إقليم السلفادور، متسبباً في فيضانات وانفجارات أرضية أضرت بالسكان والبنية التحتية، بما فيها الاتصالات.

١٣ - وقد قُتل تسعة وستون شخصاً ولزم إجماع ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ شخص وإيواءهم في مساكن مؤقتة. وإضافة إلى هذا، دُمّر الكثير من الأراضي الزراعية والمساكن، بينما فقدت الأسر الكثير من ممتلكاتها الشخصية ومواشيها الصغيرة.

١٤ - وحسب عملية تقدير أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في الفترة من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، فقد بلغت قيمة الآثار الاقتصادية للكارتين ما مجموعه ٣٥٥,٦ مليون دولار، وهو ما يعادل ٢,٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٤. وتركز التأثير في البنية التحتية الاجتماعية وقطاعات الإنتاج. وكان قطاع الإسكان أشد القطاعات تضرراً (١١٣ مليون دولار)، حيث تكبد المنتجون في القطاع الخاص أكبر خسائر الإيرادات. وكما هو الحال بالنسبة

لغواتيمالا، تسبب الضرر البيئي في خسارة في الأصول ستكون عنصرا مناوئا للنمو، وستؤثر سلبا في الجهود الرامية إلى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

١٥ - وبناء على طلب حكومة السلفادور، استجابت منظومة الأمم المتحدة في السلفادور عن طريق تقديم المساعدة الغوثية الفورية، حيث وفرت الأغذية والمأوى والمياه وخدمات الرعاية الصحية الطارئة لأكثر من ٦٥٠ مأوى على نطاق البلد، وأقامت صلات بالسلطات الوطنية المسؤولة عن أنشطة إدارة حالات الطوارئ. وأُوفد فريق تابع للأمم المتحدة لتقدير الكوارث والتنسيق، عمل بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والمحلية خلال عملية التقدير الأولية للاحتياجات والأضرار. واستجابة لحالة الطوارئ هذه، وجهت الأمم المتحدة نداء عاجلا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لجمع ٧,٩ ملايين دولار، داعية المجتمع الدولي إلى الاستجابة الفورية لتلبية احتياجات السكان المنكوبين.

١٦ - ولم تمر ستة أشهر على الكارثة حتى كان معظم السكان الذين جرى إجلاؤهم قد عادوا إلى بيوتهم، واستأنفوا أنشطتهم الاعتيادية في مجتمعاتهم، بإصلاح مساكنهم واستصلاح الأرض استعدادا للدورة الزراعية الجديدة. ومن المؤسف أن ما يزيد على ١٠٠ شخص ما زالوا في مأو مؤقتة، لأنه ليس باستطاعتهم العودة إلى بيوتهم التي تقع في مناطق معرضة للنشاط البركاني. وعلاوة على هذا، وبالنظر إلى توقع هطول أمطار غزيرة في موسم الأمطار القادم، فإن السكان الذين يعيشون في مناطق معرضة قد يواجهون مخاطر من جديد.

## ثالثا - الاستجابة الانتعاش: التحديات والدروس المستفادة

### ألف - القدرة على الاستجابة والانتعاش

١٧ - كانت عاصفة ستان المدارية اختبارا لقدرة الحكومتين والوكالات الدولية والمحلية في كلا البلدين على الاستجابة. ففي غواتيمالا، قدمت الحكومة مساعدة فورية للسكان المنكوبين، وحشدت الموارد البشرية واللوجستية المتوافرة لتيسير الوصول إلى أشد المناطق تضررا، ووفرت الخدمات الطبية، وأقامت المستودعات، ووزعت المعونة الإنسانية. وكانت مساهمة المجتمع المدني خلال مرحلة الاستجابة مهمة جدا لتوفير المعلومات وتيسير إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المتضررين. وتمكّنت منظومة الأمم المتحدة من تنفيذ تدابير استجابة فورية عن طريق تحويل الموارد من البرامج لتلبية الاحتياجات الطارئة.

١٨ - وكذلك تمكّن نظام الطوارئ الوطني في السلفادور، المسؤول عن إدارة حالات الطوارئ والكوارث، من إعادة توجيه موارد ميزانية المؤسسات الحكومية إلى تمويل

الاستجابة الفورية. واستُخدمت الموارد البشرية والمالية واللوجستية بشراكة مع الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ووكالات ومنظمات التعاون الدولي لدعم أنشطة الإغاثة، وللتعجيل بإعادة البنية التحتية الاجتماعية والطرق التي دمرتها الفيضانات والانهيارات الأرضية. ورغم الجهود المستمرة التي بذلها جميع الجهات الفاعلة المعنية، فإن حجم الكوارث في البلدين كليهما تجاوز القدرة المالية التنظيمية لحكومتيهما، وكشف مواطن الضعف في نظم الطوارئ والاستجابة لدى الحكومتين ولدى الوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وكشف أيضا عن أوجه القصور في نظم الإنذار المبكر وتأهب السكان المعرضين للخطر.

### الدروس المستفادة

١٩ - تركت عاصفة ستان المدارية دليلا قاطعا على أن الجهود المبذولة في مجال الإنذار المبكر والتأهب على مستوى المجتمع المحلي، ولا سيما بالنسبة للمناطق المعرضة لأعلى درجات المخاطر، ويجب النهوض بها وجعلها جزءا لا يتجزأ من أية خطة للانتعاش والتعمير والتنمية. وينبغي أن تشمل الاستجابة الأنسب ما يلي: تهيئة مخزونات الطوارئ مسبقا، لا سيما في أشد المناطق عُرضة للكوارث؛ والتخطيط لطرق إمداد لوجستي بديلة للوصول إلى تلك المناطق؛ وتحديث الاتفاقات والقواعد لتيسير استخدام المخزونات في حالة حدوث حالة طوارئ جديدة؛ والتحديث المستمر للمعلومات المتعلقة باللوجستيات والمشتريات لكفالة تحقيق استجابة تنسم بأقصى درجات الفعالية.

٢٠ - وبرهنت الكارثة أيضا على أنه عندما تمتلك الحكومات المحلية والمؤسسات غير المركزية قدرة تنظيمية جيدة، وتتوافر لها الأدوات والموارد اللازمة لدعم أنشطة الحد من المخاطر، تصبح الاستجابة ويصبح الانتعاش أسرع وأكثر كفاءة، وتتقلص الخسائر البشرية والمادية. وبالتالي، من الواجب تعهد القدرة التنظيمية المحلية وتعزيزها.

### باء - تنسيق وترابط جهود الاستجابة والإنعاش

٢١ - كشف تأثير موسم الأعاصير في عام ٢٠٠٥ عن ضرورة تعزيز اتساق وتنسيق قواعد التأهب والاستجابة فيما بين الوكالات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن كفالة مشاركة الموظفين المتخصصين في عمليات الاستجابة والإنعاش والتأهيل والتعمير. وتنسيق استجابة إنسانية تنسم بالفعالية والكفاءة يصبح أكثر صعوبة في السياقات اللامركزية، حيث تكون منظمات المجتمع المدني أحد الأطراف الفاعلة الهامة على المستوى المحلي.

٢٢ - وفي غواتيمالا، وبالرغم من إجراء أحد البرامج المشتركة بين الوكالات لعمليتي تقدير لاحتياجات الأمن الغذائي الطارئة اللازمة لتحسين عملية الاستهداف في البداية ولرسم السيناريوهات الممكنة من أجل مرحلة ما بعد حالة الطوارئ، اتضح وجود قيود أولية معينة في مجال الجهود الرامية إلى ربط الهياكل على المستوى المركزي بالمنظمات الموجودة على الصعيد المحلي ومنظمات المجتمع المدني، وإقامة روابط مع الأطراف الفاعلة الأخرى، كالمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. إذ كانت آليات ونظم التنسيق القائمة غير فعالة في تعبئة الأطراف الفاعلة المتعددة على المستوى الشعبي وعلى صعيد المجتمع المدني، وهو أحد الجوانب الأساسية لتوفير الدعم في عمليات الإغاثة والإنعاش. وأدى هذا في بعض الحالات إلى الخلط بين الأدوار والمسؤوليات وتسبب في تداخل المهام الوظيفية على الصعيدين المركزي والمحلي معا.

٢٣ - ومنذ بدء حالة الطوارئ أقامت كيانات الأمم المتحدة في السلفادور عملية تنسيق فعالة مع هيئات إدارة حالات الطوارئ والهيئات الحكومية الأخرى ذات الصلة، ومن بينها وزارة الشؤون الداخلية ولجنة الطوارئ الوطنية. وأقيمت نقطة اتصال دائمة في مركز عمليات الطوارئ، مما يسهل تدفق المعلومات وعقد اجتماعات مع المانحين ووكالات التعاون الدولي والمؤسسات الحكومية، وتوفير الدعم اللازم لإقامة قنوات تنسيق مع البلدان والمنظمات الإنسانية من أجل تلقي المساعدة الإنسانية الدولية. وإضافة إلى ذلك، أقامت وزارة الصحة مركز قيادة وغرفة عمليات تابعين لها، بهدف رصد الحالة الصحية وكفالة تنسيق الاستجابة من أجل دعم آلية التنسيق الوطنية. وقامت الأمم المتحدة، بناء على طلب من الحكومة، بدعم عملية إيفاد بعثة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لتقدير الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية للكارثة، وذلك بتنسيق من حكومة السلفادور. وكان دور البعثة، التي ضمت خبراء من وكالات الأمم المتحدة ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، هو تحديد مصادر التمويل الممكنة لتغطية نفقات التعمير. وعلى مستوى المجتمعات المحلية، قامت وكالات منظومة الأمم المتحدة بتقديم المساعدة الإنسانية بصورة فعالة، بالتعاون مع أجهزة الحكم المحلي والوكالات الإنسانية الوطنية والدولية، فضلا عن رابطات المجتمعات المحلية العاملة في المناطق المتضررة.

### الدروس المستفادة

٢٤ - ساهمت الجهود المشتركة من حكومتي البلدين المتضررين، ووكالات منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ذات الصلة بالأزمات، ومنظمات التعاون الدولي، ورابطات

وقيادات المجتمعات المحلية، في إيجاد استجابة فعالة لحالات الطوارئ على الصعيدين الوطني والمحلي معا.

٢٥ - غير أنه يتعين تعزيز أدوات ووسائل التنسيق القائمة، تحقيقا لاستجابة أكثر فعالية تشمل الجميع، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني. لذا يُجَبَد وجود اتفاقات مسبقة بشأن نظم واستراتيجيات تبادل المعلومات، تراعي الخصائص الدينامية لمختلف أنواع المنظمات.

### جيم - تعبئة الموارد واستدامة التمويل

٢٦ - كما اتضح من عواقب موسم أعاصير عام ٢٠٠٥، لا يوجد بعد في غواتيمالا والسلفادور نظام يسجل مركزيا المعونة المالية (الموارد الموجهة إلى الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص، ضمن أطراف أخرى). وفي السلفادور أسفر نداء عاجل عن جمع ٦,٥ ملايين دولار من المانحين الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف. وكان للتمويل الإنساني المقدم أثره الهام على رفاه أكثر من ١٤ ٠٠٠ أسرة، وساعد على تحقيق استئناف مزاولة الأنشطة المدرة للدخل، بجانب تعزيز القدرات المحلية لإدماج تدابير الحد من المخاطر. وأثبتت الآليات المالية الداخلية للوكالات، التي أتاحت تقديم تمويل مباشر لعمليات الاستجابة للطوارئ، قيمتها العالية. إلا أنه اتضح، في حالة بعض وكالات الأمم المتحدة، وجود نقص في التبرعات المباشرة المقدمة إلى ضحايا العاصفة المدارية ستان، مما أجبر هذه الوكالات على قصر تدخلاتها على الأفراد المتضررين مباشرة، ولم يترك لها موارد للمشاركة على النحو الواجب في أنشطة الإنعاش.

٢٧ - وفي حالة غواتيمالا، ساهم المانحون الدوليون بمبلغ ٣٢ مليون دولار للنداء العاجل، ووجهت نسبة قدرها ٦٤ في المائة منه إلى منظومة الأمم المتحدة، ووجهت نسبة قدرها ٣١ في المائة إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

### الدروس المستفادة

٢٨ - من الضروري، من أجل تسجيل المعاملات المالية بشكل أكثر انتظاما وتحسين الشفافية والمساءلة وتحديد الثغرات الحرجة في التمويل، توفير الدعم للحكومات بهدف إنشاء نظم للتعقب المالي، من أجل تسجيل ورصد التدفقات المالية المتعلقة بالتبرعات والاستثمارات في حالات الطوارئ.

## دال - الاستخدام الفعال للأصول العسكرية

٢٩ - استدعت ضخامة الكارثة إتاحة إمكانية الوصول بصورة عاجلة إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، مما دفع الهيئات المقدمة للمساعدة الإنسانية إلى الاعتماد على القدرات العسكرية في كلا البلدين، من أجل تقديم المساعدة المباشرة والدعم اللوجستي. وفي غواتيمالا، استخدمت القدرات اللوجستية العسكرية في مجال أنشطة النقل الجوي - الأرضي من أجل إيصال المعونة الإنسانية. واستُخدمت آليات الجيش الثقيلة في فتح وإصلاح الطرق، واستُخدم نظام اتصالات الجيش ليكون مكملًا لنظام اتصالات وزارة الصحة.

٣٠ - وفي السلفادور، استخدمت معدات ولوجيستيات النقل العسكرية أساسًا في أنشطة الإنقاذ والإجلاء في المناطق النائية والمناطق الأشد تأثرًا بالفيضانات والانهيارات الأرضية، وبرماد البراكين المنبعث من بركان إيلاماتيبك. ونسقت لجنة الطوارئ الوطنية الإجراءات مع أجهزة الحكم المحلي وأفرقة البحث والإنقاذ ومنظمات الإغاثة. واتسم الدعم المقدم من القوات العسكرية والسكان المدنيين بمُحسن التوقيت وبالأهمية فيما يتعلق بتقديم الإغاثة إلى الضحايا.

### الدروس المستفادة

٣١ - أتاحت التدابير المنسقة بين الأجهزة الحكومية والقوات المسلحة في كلا البلدين استجابة عاجلة ومنسقة بدون تعريض الأمن الوطني أو مصالح المجتمع المدني للخطر. ويمكن إعداد ترتيبات احتياطية مماثلة وإجراءات تشغيل موحدة تهدف إلى تعزيز هذا التعاون، من أجل البلدان الأخرى المعرضة للكوارث في المنطقة.

## هاء - إدارة المعلومات

٣٢ - يظل وجود معلومات على المستوى المركزي ومتابعة عمليات التقييم الأولية في حالات الكوارث الضخمة من التحديات التي تواجهها منظمات تقديم المساعدة الإنسانية لتحديد نطاق حالة طوارئ معينة. وكانت ضخامة الأزمة في غواتيمالا في حد ذاتها سببًا في استحالة تقييم الأضرار الفعلية وتقدير عدد الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة. كذلك، لم يسهم نظام توحيد المعلومات مركزيًا ونشرها في إقامة آليات للتحقق من هذه المعلومات من خلال التقييمات الأولية. وأقام كل من مكتب التنسيق الوطني المعني بالحد من الكوارث، وأمانة المجلس الوطني للتخطيط الاقتصادي، ومنظومة الأمم المتحدة، مواقع إلكترونية بغرض تبادل المعلومات مع الأطراف الفاعلة الأخرى المشاركة في خدمات الطوارئ. وشرعت

المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والوكالات الحكومية أيضا في تبادل البيانات في الميدان، ولكن بطريقة غير منسقة.

٣٣ - وفي السلفادور، أقامت منظومة الأمم المتحدة شبكة لإدارة المعلومات من أجل جمع وتحليل ونشر المعلومات ذات الصلة بتقييم الأضرار حسب القطاعات، وذات الصلة بالأحوال في ماوى الطوارئ، ومن أجل توفير مساعدات الإغاثة الإنسانية للسكان في أشد الأماكن تضررا. ونُشرت المعلومات على نطاق واسع وبانتظام، لتصل إلى جميع القطاعات المشاركة، من خلال مواقع على الشبكة يسرّتها الأمم المتحدة ([www.emergenciaelsalvador.org](http://www.emergenciaelsalvador.org)) لصالح تحديث المعلومات وتيسير تدفقها.

### الدروس المستفادة

٣٤ - يمكن تشغيل آليات إدارة المعلومات، التي كانت قائمة قبل الأزمة، بسرعة كي تساهم في تبادل المعلومات بشكل أفضل. إلا أن هذه الآليات ما زالت هي الاستثناء على أرض الواقع.

٣٥ - ويعتبر وجود نظم معلومات تتجاوز مرحلة الإغاثة/الاستجابة لتصل إلى مرحلة الإنعاش والتأهيل والتعمير، أمرا أساسا لأغراض إدماج جهود الحد من المخاطر في خطط التعمير.

### واو - إدماج تدابير الحد من المخاطر في عمليات الاستجابة والإنعاش والتنمية

٣٦ - ترى منظومة الأمم المتحدة أن الحد من المخاطر عمل شامل لجميع القطاعات، في كل من عمليات الاستجابة وما يتبعها من مراحل إنعاش وتأهيل وتعمير. وقد وفرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مثلا، الدعم للتحديد الكمي للآثار الاقتصادية والاجتماعية للعاصفة المدارية ستان في كلا البلدين، وقدمت وكالات الأمم المتحدة أفرقة دعم معنية بالإنعاش، من أجل إعداد إطار للإنعاش من منظور الحد من المخاطر. يضاف إلى ذلك أن خطة حكومة غواتيمالا للتأهيل والتعمير حددت أولويات الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية المادية، لكنها لم توجه بعد هذا الدعم إلى إصلاح الأصول المملوكة لأشد الأسر تضررا وعرضة للتأثر.

٣٧ - وفي السلفادور، توفر منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع النظام الوطني للدراسات الإقليمية، الدعم لوضع خطط بشأن استخدام الأراضي تهدف إلى تحقيق المستوى الأمثل من استخدام البيئة والموارد الطبيعية من أجل منع المخاطر التي تواجهها غالبية السكان القابلين للتأثر ومن أجل الحد من تلك المخاطر. وكان أحد الأنشطة الرئيسية المشتركة، التي نفذتها

الأمم المتحدة والنظام الوطني للدراسات الإقليمية، هو إجراء تقدير للأضرار الناجمة عن موسم الأمطار لعام ٢٠٠٥، وإقامة مرصد للبراكين لرصد وتقدير المخاطر التي يمثلها بركان إيلاماتيبيك، في سانت آنا. وتُبذل جهود لتعزيز قدرات الشبكات المحلية في مجال تحديث المعلومات المتعلقة بالمخاطر البيئية على الصعيد الوطني من خلال تصميم أدوات لتيسير عملية التسجيل. كما أن عملية إعداد وتحديث خطط البلديات والمجتمعات المحلية، التي تشتمل على جوانب للحد من المخاطر قُدم لها الدعم، من خلال المنظمات غير الحكومية، بهدف زيادة توافر خرائط للمناطق المعرضة للمخاطر وخطط الإنعاش، وتحسين القدرات التقنية من خلال تدريب موظفي البلديات وقيادات المجتمعات المحلية.

### الدروس المستفادة

٣٨ - كانت القدرات المشتركة لوكالات الأمم المتحدة والحكومة، المتاحة داخل البلد أو على مستوى المقار، عاملاً رئيسياً في إعداد خطط الإنعاش والتعمير، ونظراً إلى محدودية الوقت المتاح لتنفيذ أنشطة الاستجابة، سيكون من الضروري الترويج في وقت مبكر للاستراتيجيات التي تتضمن تركيز الحد من المخاطر على عمليات التعمير والتأهيل والتنمية، وبخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، مع إيلاء اهتمام خاص للنهج الجنساني ونهج تعددية الثقافات في عمليات الاستجابة والإنعاش في حالات الكوارث.

## رابعاً - التداخيات المستقبلية والتوصيات

### تحسين قدرات الاستجابة

٣٩ - يتعين على الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة أن تعيد تأكيد التزامها بتوفير الدعم لحكومات أمريكا الوسطى، على جميع المستويات، فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وترتيبات مؤسسية لتحديد المخاطر والإنذار المبكر والتأهب للمخاطر وإدارتها والحد من القابلية للتأثر. وينبغي أن يكون الهدف هو تمكين المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر، من أجل حماية الأرواح وسبل كسب العيش في حالات الكوارث المستقبلية، مع إيلاء المراعاة الواجبة للمسائل الجنسانية ومسائل التعددية الثقافية.

### تنسيق الاستجابة

٤٠ - ينبغي للأمم المتحدة أيضاً أن تواصل تقديم المساعدة إلى البلدان المتأثرة بالكوارث فيما يتعلق بإعداد التدابير المتعلقة بالتأهب للكوارث وإعداد خطط الاستجابة، مع تحديد

الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح، وكذلك خطوط الاتصال بين السلطات الإقليمية والمركزية والمحلية وبين المجتمعات المحلية.

### العلاقات بين المدنيين والعسكريين

٤١ - ينبغي للأمم المتحدة أن تعد تدابير احتياطية وإجراءات تشغيلية موحدة لتحسين التنسيق بين المدنيين والعسكريين في البلدان المعرضة للكوارث في أمريكا الوسطى.

### إدارة المعلومات

٤٢ - ينبغي للأمم المتحدة أن توفر الدعم لحكومات أمريكا الوسطى في مجال إقامة نظم لإدارة المعلومات، من أجل صنع القرار بشكل مستنير وفي الوقت المناسب في حالات الطوارئ. وينبغي أن تتضمن هذه النظم أبعادا تتعلق بالإنعاش والتأهيل والتعمير، تيسيرا لإعداد خطط التعمير.

### حشد الموارد والاستدامة المالية والتتبع

٤٣ - يتعين بذل المزيد من الجهد لكفالة حشد الموارد اللازمة لتوفير الدعم للسكان المتضررين وإعداد تدابير التأهب للاستجابة، التي قد تساعد بدورها على تقدير حالات الطوارئ في مواسم الأعاصير مستقبلا. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تساعد الحكومات على وضع نظم لاستخدام الأموال المخصصة لحالات الطوارئ استخداما يتسم بالكفاءة والشفافية؛ فضلا عن التنسيق مع الوكالات الإنسانية الدولية.

### الحد من المخاطر

٤٤ - ينبغي للدول الأعضاء تخصيص موارد إضافية للأمم المتحدة، لزيادة تعاونها مع حكومات أمريكا الوسطى وأجهزتها الوطنية والمحلية ذات الصلة، مما ييسر صياغة منهاج وطني فعال ومتعدد القطاعات، وإيجاد آليات لتقديم الإرشاد وتنسيق أنشطة إدارة المخاطر على الصعيد الوطني، على النحو الموصى به في إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥. وينبغي إيلاء الاهتمام بوجه خاص في هذه العملية للاعتبارات الجنسانية والمتعلقة بالتعددية الثقافية.